

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الابراهيم ، عبدالرحمن البنا ، محمد سعيد الناصر ، نسيم نصراري

/ وكيله المحامي

المميز :

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٧٤٨ فصل ٢٠٠٣/٨/١٤ والقاضي :
١- بإدانة المتهم

وعملاً بذات المادة حبسه مدة شهرين والرسوم .

٢- بإدانة المتهم
بجناية السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات
وحبسه مدة اسبوع واحد والرسوم عملاً بذات المادة .
٣- بتجريم المتهم
بجناية هتك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٦ عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة ٢/٢٩٦ عقوبات :

- ١- تقرر المحكمه وضع المجرم
بالاتصال الشاقه المؤقتة
مدة سبع سنوات والرسوم محسوبه له مدة التوقيف .
- ٢- وعملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبه الاشد بحق المتهم وهي وضعه
بالاتصال الشاقه المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم محسوبه له مدة التوقيف .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :

- ١- اخطات محكمة الجنايات الكبرى حيث انها لم تنبه المميز الى انه من حقه توكيل
محام للدفاع عنه علماً بان المتهم امي لا يدرك البعد الحقيقي لهذه الجريمة .

- ٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى حيث قامت بتحليف المجني عليه وعمره لا يتجاوز عشر سنوات مخالفه بذلك نص المادة (٧٤) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢ .
- ٣- يتضح التناقض مع شهادة المجني عليه بنفس المنطقة التي حصل بها المشكله وقريب لبيتنا علماً بان من يعمل مثل هذه الجريمة لا بد ان يكون قد حاول جاهداً الفرار من الموقع لكن ما حدث انها عبارة عن مشاجره كان الهدف من القول بان المتهم قد فعل هذه الجريمة ((هتك العرض)) هو تعريض المتهم لأكبر قدر من العقاب بينما المشتكي يقول بانه اخذه الى منطقه غير مأهوله بالسكان .
- ٤- وقد ورد على لسان شاهد الحق العام انه لم يهرب عندما تشاكل معهم بعدما لحق به المجني عليه والجيران ولو كان الامر كما يدعي لما انتظر حتى تأتي الشرطه وأهل المجني عليه لكان في الامكان اخذ تكسي والفرار من كل المكان .
- ٥- ان ما حدث لا يخرج عن كونه مشاجره لأن المكان والزمان لا يمكن ان يكون لمثل هذه الافعال (جريمة هتك العرض) .
- ٦- ان المجني عليه كان معه رفيقه له عندما حدثت المشاجره وكان برفقة المتهم اقارب له شاركوا معه بالمشاجره الا انهم فروا من الموقع ولم يعترف المتهم عنهم ظاناً ان العملية لا تخرج عن نطاق المشاجره والايداء .
- ٧- ويتضح التناقض ما بين شهادة والده المجني عليه وشهادة المجني عليه مع شهادة والده التي جاءت نقلاً عن شهادتهما حيث انه لم يرد ما يثبت ان المتهم كان بحوزته موس او أي اداة حاده كما يدعي والد المجني عليه ولم يرد ما يشير الى ان المجني عليه قام باصطحاب الجاني الى منطقه شجريه .
- ٨- ان مثل هذا الطفل لا يحتاج الى ضرب بكسات او العض اذا كان الجاني يريد عمل مثل هذه الاعمال حيث انه طفلاً صغيراً ولا يحتاج الى كل هذه القوه ما دام انه يحمل موس بنفس الوقت اجباره على ان يقوم بالمرج له فهو لماذا اذا كان ذلك صحيحاً ان يضربه ويعضه وهو يحمل الموس ويقوم المجني عليه بالمرج له .

٩- ان المجني عليه يسكن الحاره سته وقبلها خمسه وبعدها سبعة وجميع هذه الحارات مقترنه مع بعضها البعض والساعه الرابعه وضح النهار لم تكن ليلاً او المنطقه غير مؤهوله بالسكان وعلماً بانها منطقة ذات جو لطيف ومكتظة بالسكان وبالزائرين .

١٠- شخص لا يعرفه المجني عليه ومن غير المعقول ان يدخل معه الى مسافة بعيدة تحت الاشجار كما يدعي علماً بان الطريق التي توصل منطقة البقعة مع منطقة ابو نصير هي طريق بعيدة وواضحه المعالم وهو طريق عام ومؤهل .

١١- ان شهود النيابة جميعهم لم يشاهدوا ما حدث فعلاً بين الجاني والمجني عليه حيث ان ما سمعوه هو كله نقلاً عن كلام المجني عليه ويتضح من خلال شهاداتهم بعد ما ارتكبه الجاني وعلى فرض الثبوت اكثر من عمليه ضرب للمجني عليه ان ما مارسه المجني عليه من احداث تحتاج الى حجم كبير من الوقت .

١٢- ان ادلة النيابة جاءت محاطه في جانب كبير من الشكوك والظنون ولم تبني على الجزم اليقين .

لهذه الاسباب يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٣ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائيه رقم ٢٠٠٣/٧٤٨ فصل ٢٠٠٣/٨/١٤ الى محكمتنا كونها مميزه بحكم القانون عملاً بالماده ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً بان الحكم الصادر فيها والقاضي :
١- (ادانة المتهم بجنحة الايذاء خلافاً للماده ٣٣٤ عقوبات

وعملاً بذات الماده حبسه مدة شهرين والرسوم وادانته بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للماده ٣٩٠ عقوبات وعملاً بذات الماده حبسه مدة اسبوع واحد والرسوم .

٢- تجريمه بجناية هتك العرض خلافاً للماده ٢/٢٩٦ عقوبات وعملاً بذات الماده تقرر وضعه بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم محسوبه له مدة التوقيف .

٣- عملاً بالماده ٧٢ عقوبات تقرر تنفيذ العقوبه الاشد بحقه وهي وضعه بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم محسوبه له مدة التوقيف) جاء مستوفياً لجميع

الشروط القانونية واقعه وتسبباً وعقوبه ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ملتمساً تأييده .

وبتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع رد التمييز وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى احالت المميز الى تلك المحكمه لمحاكمته عن جناية هتك العرض خلافاً للماده ٢/٢٩٦ عقوبات وعن جنحة الايذاء خلافاً للماده ٣٣٤ عقوبات وعن جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للماده ٣٩٠ عقوبات .

ويتلخص اسناد النيابة انه بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣٠ وبينما كان المجني عليه البالغ من العمر عشر سنوات يلعب على البسكليت حضر اليه المتهم وكان متناولاً للمشروبات الروحيه وطلب منه ان يدلّه على طريق البقعه ثم اقتاده الى منطقه خاليه وقام بضربه وعضه على انحاء متفرقه من جسمه ثم اخرج قضيبه وطلب من المجني عليه ان يمرج له وأمسك بيده ووضعها على قضيبه كما طلب منه ان يمص قضيبه وحاول تشليحه بنطلونه وادخل يده تحت ملابس المجني عليه الى مؤخرته وحسس عليها ووضع بصاق على قضيبه واستمنى على الارض وعندها تمكن المجني عليه من الهرب وقدمت الشكوى وجرت الملاحقه .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى هذه الدعوى واستمعت الى بينات النيابة وطلبات المتهم والمدعي العام واصدرت بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٤ قرارها القاضي بتجريم المتهم بجناية هتك العرض المسنده اليه خلافاً للماده ٢/٢٩٦ عقوبات وادانته بجنحة الايذاء خلافاً للماده ٣٣٤ عقوبات وحبسه عنها مدة شهرين والرسوم وادانته بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للماده ٣٩٠ عقوبات وحبسه عنها مدة اسبوع والرسوم وعطفاً على قرار التجريم وضع المجرم مدة سبع سنوات والرسوم اعمالاً بالماده ٢/٢٩٦ عقوبات وعملاً بالماده ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبه الاشد بحقه وهي الاشغال الشاقه المؤقتة لمدة سبع سنوات محسوبه له مدة التوقيف .

لم يرتض المتهم بقرار محكمة الجنايات الكبرى وطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في
لائحة تمييزه .

وكون القرار مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات
الكبرى فقد رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى الملف الى محكمتنا طالباً
تأييده ، كما قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورده
موضوعاً .

وفي الموضوع وعن اسباب التمييز :

عن السبب الاول فلا يرد على القرار المميز وذلك لأن التهم المسنده للمميز ليست من
الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ من اصول المحاكمات الجزائية مما يتعين رد هذا
السبب .

واما عن السبب الثاني فهو طعن في الصلاحيه التقديرية للمحكمة التي وجدت بأن
المجني عليه يدرك كنه اليمين القانوني فاستمعت لشهادته تحت القسم القانوني مما يتعين رد
هذا السبب .

واما عن باقي اسباب التمييز المنصبه على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة
التي توصلت اليها وعلى قناعتها بارتكاب المميز للتهمة المسنده اليه نجد بأن المحكمة قنعت
من شهادة المجني عليه المأخوذه تحت القسم القانوني وباقي شهود النيابة المنقولة اقوالهم عن
اقوال المجني عليه بعد برهه وجيزه وحالما سحنت له الفرصه لرفع الشكوى بأن المتهم
اجبر المجني عليه بمسك قضيبه واللعب به وتقبيله على رقبتة ومحاولة تشليحه بنطلوته
والتحسيس على مؤخرته بالاكراه والضرب والايداء وان ما قام به المتهم استطالت الى
عورة المجني عليه واخلت بعاطفة الحياء العرضي لديه وتشكل سائر اركان وعناصر جنائية
هتلك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٦ عقوبات .

وحيث ان الاحكام في القضايا الجزائية تقام بجميع طرق الاثبات ويحكم القاضي حسب
قناعته الشخصية اعمالاً بالمادة ١٤٧ من الاصول الجزائية ، وحيث ان محكمة الجنايات
الكبرى قنعت من بينات النيابة بارتكاب المميز للتهمة المسنده اليه فإننا باعتبارنا محكمة
موضوع نؤيدها على صحة ما توصلت اليه وهذه الاسباب لا ترد على قرارها مما يتعين
ردها .

وكون القرار مميزاً بحكم القانون اعمالاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى قد اشتمل على موجبات الحكم الواردة في المادة ٢٣٧ من الاصول الجزائية واقعه وتسبباً وعقوبه ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الواردة في المادة ٢٧٤ من الاصل الجزائية فنقرر تأييده .

لهذا نقرر رد التمييز المقدم من المميز وتأييد القرار المميز واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١ رمضان سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٦/١٠/٢٠٠٣ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

lawpedia.jo

دقق

اض